المجمع **14** (2019/1440)، 145-184

موقف السُّيوطي من أبي عثمان المازنيِّ في كتابه " همع الهوامع"

علا جنديَّة

ملخّص:

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبيِّنا مُحَمَّد صلَّى الله عليه، وعلى من تبعه بإحسان إلى يوم الدِّين وبعد..

يعدُّ بكر بن محمَّد بن بقيَّة ابن وائل المازنيّ (ت 249هـ) من علماء اللُّغة والنَّحو في القرن الثَّالث الهجري، فيسعى هذا البحث إلى جمع آراء أبي عثمان المازني النَّحويَّة والصَّرفيَّة الَّتي وافقها السُّيوطي وَالَّتي خالفها وَذٰلِكَ في كتابه "همع الهوامع" (ت 911هـ) وقامت الباحثة بتوثيقها وتحليلها ودراستها، فبدأت البحث بمقدِّمة تحدَّثت فيها عن المدارس، بداية النَّحو عند البصريّين والمدارس الأخرى، واشتمل البحث على مبحثين:

المبحث الأوَّل: جمعت فيها آراء أبي عثمان المازني الَّتي وافقها السُّيوطي.

و**المبحث الثَّاني**: جمعت فيها آراء أبي عثمان المازني الَّتي خالفها السُّيوطي.

وختمت بحثي بأهمِّ النَّتائج والتَّوصيات وَمِنْ ثَمَّ المصادر والمراجع.

مقدِّمة:

يعدُّ السُّيوطي أحد نحاة المدرسة المصريَّة، حيث قامت مؤلَّفاته على ما اعتمدت عليه المدرسة من الانتقاء من المدارس النَّحويَّة البصريَّة، الكوفيَّة، البغداديَّة، الأندلسيَّة، والشَّاميَّة.

وقد بدأ النَّحو بصريًّا على يد أبي الأسود الدُّؤَلي وأخذ ينمو شيئًا فشيئًا، ويتطوَّر حينًا بعد حين، إلى أن تسلَّم قيادة الدِّراسات النَّحويَّة الخليل بن أحمد، وتلميذه سيبويه، فعلى يديهما تطوَّرت مسائله ونضجت عِلَلُهُ[1].

[1] طبقات فحول الشُّعراء، محمَّد بن سلَّام الجُمَحي، ج1/ ص12.

ثُمَّ ظهر بعد ذٰلِكَ نحاة الكوفة وعلى رأسهم أبو جعفر الرُّؤاسي ومن جاء بعده، حتَّى انتهى الأمر إلى الكِسائي والفَرَّاء وثعلب الَّذينَ نافسوا نحاة البصرة، وجرت بينهم المناظرات فنشأت المدرسة الكوفيَّة بعد أن كانت المدرسة البصريَّة قد تطوَّرت ووصلت إلى القمَّة، من حيث استقرار ونضج القواعد النَّحويَّة، فالكوفة تعتبر من حيث العمر الزَّمني متأخِّرة في ميدان النَّشاط النَّحوي حيث اشتغل علماؤها بالدِّراسات القرآنيَّة، وعلم الأنساب ورواية الأشعار والملح، في حين كانت البصرة قد سبقتها إلى دراسة علم النَّحو بنحو قرن من الزَّمان.

ومن ثمَّ جاءت المدراس الأخرى البغداديَّة، والأندلسيَّة، والشَّاميَّة إلى أن وصلت المدرسة المصريَّة الَّتي ينتمي إليها السُّيوطي وعلى الرَّغم أنَّه- السُّيوطي- من نحاة المدرسة المصريَّة، إلَّا أَنَّهُ اعتمد على الانتقاء من مدارس النَّحو دون الالتزام بمدرسة بعينها، فقد اعتمد في منهجه على الأخذ من نحاة البصرة ومن نحاة الكوفة والمدارس الأخرى، وَلٰكِنَّهُ لم يكن ناقلًا فحسب، وَإِنَّما كان يبدي رأيه في كثير من المسائل سواء بالقبول أو بالرَّفض حتىَّ وإن سكت عن القليل منها فقد كان له رأيه المستقلُّ.

فنجده هنا في كتابه "همع الهوامع" لم يتعصَّب لرأي بعينه، وَلٰكِنَّهُ كان يجنح إلى الوسطيَّة بين البصريّين والكوفيّين، بل وجدناه في كثير من الأحيان يرتضي مذهبَ مَنْ أحسن الاستشهاد، ثُمَّ التَّعليل، والاحتجاج أيًّا كان، بيد أَنَّ الآراء الَّتي ناقشها قد وافق فيها البصريّين أكثر مِمَّا وافق الكوفيّين، وَلٰكِنْ نجده هنا قد خالف المازني أكثر مِمَّا وافقه وكان الرَّاجح لدى الباحثة رأي السُّيوطي، وسنرى ذٰلِكَ واضحًا في المباحث الآتية.

المبحث الأوَّل

موافقات السُّيوطي لآراء المازني

المسألة الأولى: إعراب المضارع المتَّصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة

ذكر السُّيوطي في الباب السَّادس من أبواب النِّيابة عن الفعل المضارع وَذٰلِكَ إذا اتَّصل به ألف اثنين كـ "يقومان الزَّيدان" أو ضميرًا كـ "الزَّيدان يقومان" أو واو جمع كـ "يقومون الزَّيدون"، أو "الزَّيدون يقومون"[1]. ذهب الخليل وسيبويه إلى أَنَّ إعراب الأفعال " يقومان، ويقومون وتقومين" بحركات مقدَّرة على الأحرف[2].

أَمَّا الأخفش و وافقه المازني فذهبا إلى أَنَّ الإعراب بحركات مقدَّرة على ما قبل الحروف الثَّلاثة في نحو يقومان، يقومون، وتقومين، والنُّون دليل عليها؛ لِأَنَّها تحذف في حالتي الجزم والنَّصب، لِذٰلِكَ فهي ليست علامة إعراب[3].

أَمَّا المبرِّد فقد وافق أستاذه المازني على أَنَّها حركات مقدَّرة تدلُّ على الإعراب وليس هي الإعراب، حيث قال: "والقول الَّذي نختاره ونزعم أَنَّ الألف إذا كانت حرف إعراب، فينبغي أن يكون فيها إعراب هو غيرها، كما كان في الدَّال في زيد ونحوها، وَلٰكِنَّها دليل على الإعراب؛ لِأَنَّهُ لا يكون حرف إعراب ولا إعراب فيه، ولا يكون إعراب إِلَّا في الحرف"[4].

قال السُّيوطي: "وقيل: الإعراب بحركات مقدَّرة قبل الثَّلاثة والنُّون، والدَّليل عليها قول الأخفش والمازني، والسُّهيلي، وردَّه ابن مالك بعد الحاجة إلى ذٰلِكَ مع صلاحيَّة النُّون له"[5].

ولم يعلِّق السُّيوطي على ذٰلِكَ، والرَّاجح لدى الباحثة قول الجمهور بِأَنَّها تعرب بالثُّبوت؛ أي: ثبوت النُّون في حالة الرَّفع وحذف النُّون في حالتي النَّصب والجرّ.

---

[1] همع الهوامع، ج1/ ص175.

[2] الكتاب، ج1/ ص4.

[3] همع الهوامع، ج1/ ص176.

[4] المقتضب، ج2/ ص152.

[5] همع الهوامع، ج1/ ص 176.

المسألة الثَّانية: المضمر

مجيء بعض الضَّمائر المتَّصلة بالأفعال مرفوعة على أنَّها فاعل

قال السُّيوطي: هٰذا مبحث المضمر ويسمَّى الكناية*، قسمان متَّصل ومنفصل، فالأوَّل تسعة ألفاظ: منها ما لا يقع إلَّا مرفوعًا، وهي خمسة ألفاظ:

أحدها: التَّاء المفردة، وهي مضمومة للمتكلِّم، ومفتوحة للمخاطب، ومكسورة للمخاطبة.

الثَّاني: النُّون المفردة، وهي لجمع الإناث، مخاطبات وغائبات، نحو: اذهبن يا هندات، والهندات ذهبن، وهي مفتوحة أبدًا"[1].

الثَّالث: الواو لجمع الذُّكور، مخاطبين أو غائبين، كما ضربوا، وضربوا، ويضربون وتضربون.

الرَّابع: الألف للمثنَّى مذكَّرًا كان، أو مؤنَّثًا، مخاطبًا أو غائبًا كما ضربا، وضربا، ويضربان، وتضربان.

الخامس: الياء وهي للمخاطبة، نحو: اضربي، وأنت تضربين.

وقيل الأربعة، النُّون والألف والواو والياء، حروف علامات كتاء التَّأنيث في "قامت" لها ضمائر، والفاعل ضمير مستكنٌّ في الفعل وعليه رأي المازني ووافقه الأخفش[2].

وعَلَّل السُّيوطي شبهة المازني "أَنَّ الضَّمير لَمَّا استكنَّ في فعل، فعلت، استكنَّ في التَّثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتَّاء في فعلت للفرق"[3].

وهنا نجد السُّيوطي قد وافق المازني في رأيه.

---

* الكناية هو لفظ يعتمد على معنيين واحد ظاهر غير مقصود، وآخر مخفيٍّ وهو المقصود، وهي مصطلح كوفي ويقابله في مدرسة البصرة مصطلح المضمر أو الضَّمير.

[1] همع الهوامع، ج1/ ص194.

[2] م. س: ج1/ ص194.

[3] م. س: ج1/ ص195.

المسألة الثَّالثة: الضَّمير في "إيَّا" المنصوب على المفعوليَّة

قال ابن مالك:

وَذو انْتِصَـــابٍ في انْفِصَـــالٍ جُعِلَا إيَّـايَ وَالـتَّـفْـرِيعُ لَـيْـسَ مُشْـــكِلَا[1]

ذكر السُّيوطي النَّوع الثَّاني من المضمر المنفصل، حيث قال: "ما للنَّصب وهو لفظ واحد، وَذٰلِكَ "إيَّا" ويليه ما يراد من متكلِّم، أو مخاطب أو غائب إفرادًا وتثنية وجمعًا، تذكيرًا وتأنيثًا، فيقال: إيَّاي، إيَّانا، إياك، إيَّاكِ، وإيَّاكما، إيَّاكُنَّ، إيَّاه، إيَّاها، إيَّاهما، إيَّاهم، إيَّاهنَّ"[2].

وَهٰذِهِ اللَّواحق حروف تبيّن الحال كاللَّاحقة في، أنت، أنتما، أنتم، أنتنَّ، وكاللَّواحق في اسم الإشارة، وَهٰذا مذهب سيبويه، والفارسي، وذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك إلى أَنَّها أسماء مضمرة أضيف إليها الضَّمير الَّذي هو "إيَّا" لظهور الإضافة في قولهم " فإيَّاه وإيَّا الشَّواب"[3].

ذهب الزَّجَّاج إلى أَنَّهُ: "اسم مظهر وخُصَّ بالإضافة إلى سائر المضمرات، وَأَنَّها في موضع جرٍّ بالإضافة"[4] وهناك شواهد من القرآن على "إيَّا" وهي كثيرة منها قوله تعالى:

1- ***"إِيَّاكَ نَعْبُدُ وإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ"*** [5].

2- ***"وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرا"*** [6].

3- ***"وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنْ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ"*** [7].

---

(1) ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف، أبو عبدالله جمال الدِّين بن مالك الأندلسي، ص 12.

(2) همع الهوامع، ج1/ ص211.

(3) الكتاب، ج1/ ص279.

(4) معاني القرآن، ج1/ ص48.

(5) سورة الفاتحة، الآية: 5.

(6) سورة الإسراء، الآية: 31.

(7) سورة البقرة، الآية: 172.

وَمِمَّا سبق يتَّضح لدى الباحثة موافقة السُّيوطي للمازني وَذٰلِكَ من خلال قوله: " ذهب الخليل والمازني واختاره ابن مالك" وَهٰذا يدلُّ على أَنَّ "إيَّا" مضافة لما بعدها في نحو: إيَّاه، وإيَّاي، وكما أَنَّنا نرى أَنَّ الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها لكونها معرفة، فلا يجوز إضافتها لغيرها.

المسألة الرَّابعة: تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة صلة دعائيَّة

قال ابن مالك:

وَجُمْلَـةٌ أوْ شِـبْهُهَـا الَّـذِي وُصِـلْ بِـهِ كَمَنْ عِنْـدِي الَّـذِي ابْنُـهُ كُفِـلْ[1]

ذكر السُّيوطي "تجويز المازني أن تكون الجملة الواقعة صلة دعائيَّة، إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الَّذي يرحمه الله زيد، وجوَّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنَّهي، نحو: الَّذي أضربه أو لا تضربه زيدٌ[2] ووافقه أبو حيَّان حيث قال: "ومقتضى مذهب الكسائي موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر"[3].

قال ابن يعيش: "وقوله من الجمل الَّتي تقع صفات، يريد من الجمل الَّتي توضح الَّتي توضِّح وتبيِّن، وهي الجمل المتمكِّنة في باب الخبر، وصحَّ فيها أن يقال: فيه صدق، أو كذب، وجاز أن تقع صفة النَّكرة[4].

فأمَّا الاستفهام فلا يجوز أن يوصل به: "الَّذي، وأخواتها" ولا يجوز "جاءني الَّذي أزيدٌ أبوه قائم" وَكَذٰلِكَ الأمر والنَّهي، لما ذكرناه من أَنَّها لا تقع صفة للنَّكرة إن كانت تحتمل الصِّدق والكذب"[5]. ولم يعلِّق السُّيوطي على ذٰلِكَ في هٰذِهِ المسألة، لذا تجد الباحثة أَنَّهُ قد وافق المازني فيما ذكرناه.

---

[1] ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف، ص 14.

[2] همع الهوامع، ج1/ ص295.

[3] التَّذييل والتَّكميل، ج3/ ص7.

[4] شرح المفصَّل، ج2/ ص388.

[5] المرجع السَّابق، ج2/ ص388.

المسألة الخامسة: الأفعال الَّتي تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل

اختلف النُّحاة في الأفعال الَّتي تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل من حيث حذف المفاعيل الَّتي بعدها إلى عدَّة أوجه.

قال السُّيوطي: "يجوز حذف هٰذِهِ المفاعيل الثَّلاثة وبعضها بدليل قولك: أأعلمت زيدًا بكرًا قائمًا؟[1].

وذهب سيبويه إلى أَنَّهُ لا يجوز حذف المفعولين الثَّاني والثَّالث والاقتصار على المفعول الأوَّل[2]، وقد خصَّص لِذٰلِكَ باباً في كتابه حيث قال: "هٰذا الباب يتعدَّاه فعله على ثلاثة مفاعيل ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد منهم دون الثَّلاثة؛ لِأَنَّ المفعول هٰهُنا كالفاعل في الباب الأوَّل الَّذي قبله معنى، وَذٰلِكَ قولك: أرى الله بشرًا زيدًا أباك، ونبَّأت زيدًا عمرًا أبا فلان، وأعلم زيدًا عمرًا خيرًا منك"[3].

أَمَّا المازني فقد ذهب إلى جواز حذف المفعولين الثَّاني والثَّالث والاقتصار على المفعول الأوَّل فيجوز أن تقول "أعلمت زيدًا".

وقد وافق السُّيوطي المازني حيث قال: "أَمَّا الاقتصار، وهو الحذف لغير دليل ففيه مذاهب أحدهما وعليه الأكثر منهم المبرِّد وابن كيسان ورجَّحه ابن مالك: ويجوز حذف الأوَّل بشرط ذكر الآخَرَيْن أو حذف الآخَرَيْن بشرط ذكر الأوَّل كقولك:" أعلمت كبشك سمينًا بحذف المُعلَم، أو علمت زيدًا بحذف الثَّاني والثَّالث إن لم يخل الكلام من فائدة بذكر المُعلَم به في الصُّورة الأولى والمُعْلَم به في الصُّورة الثَّانية"[4].

---

[1] همع الهوامع، ج2/ ص250.

[2] الكتاب، ج1/ ص41.

[3] م. س: ج1/ ص41.

[4] همع الهوامع، ج2/ ص250.

وترجّح الباحثة هنا رأي المازني ومن تبعه؛ لعدم وجود مانع يمنع ذٰلِكَ؛ لِأَنَّهُ لا خلاف بين النَّحويّين في جواز حذف المفاعيل الثَّلاثة والاقتصار على الفاعل، لِذٰلِكَ لا يجوز أن نقول: "أعلمت زيدًا" ولا تريد أكثر من أن تعلم أَنَّهُ قد وقع منك إعلام الشَّخص المذكور.

المسألة السَّادسة: عامل الحال إذا كان أفعل التَّفضيل

اختلف النُّحاة في عامل الحال وَذٰلِكَ فيما قاله النُّحاة: "هٰذا بُسرًا أطيب منه رطبًا" "وزيد قائمًا أحسن منه قاعدًا".

ذهب المازني إلى أَنَّ أفعل التَّفضيل هي العامل في الحالين، فبسرًا حال من المستكنِّ في (أطيب)، ورطبًا حال من الضَّمير فيه، والعامل فيهما أطيب[1]، ونسب هٰذا القول إلى سيبويه واختاره أبو حيَّان[2]. وذهب المبرِّد إلى "أَنَّهُما منصوبان على إضمار كان التَّامَّة والتَّقدير: هٰذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان رطبًا"[3]، وذهب الزَّجَّاج في قوله:" أَنَّهُمْ أرادوا أن يفصلوا بين المفضَّل والمفضَّل عليه، لئلَّا يقع التباس، ولا يعلم أيُّهما المفضَّل، فلذا قُدِّم المفضَّل، وأُخِّر المفضَّل عليه"[4].

قال السُّيوطي: "بل وجب على الأصحِّ توسُّط أفعل بين حالين، وَإِنَّما يجيئان معه لمختلفي حال، أو ذات، والأصحُّ أَنَّهُ يعمل فيهما"[5].

وهنا نجد في هٰذِهِ المسألة أَنَّ جلال الدِّين السُّيوطي قد وافق المازني وسكت عنه.

---

[1] همع الهوامع، ج4/ ص31.

[2] ارتشاف الضَّرَب، ج3/ ص257.

[3] المقتضب، ج3/ ص ص250-251.

[4] همع الهوامع، ج4/ ص30.

[5] م. س: ج4/ ص30.

المسألة السَّابعة: تمييز الجملة

ذهب النُّحاة إلى أَنَّ ناصب التَّمييز يتعيَّن في قولين، هما[1]:

الأوَّل: ما ذهب إليه سيبويه والمازني، ومن تابعهما من النُّحاة، إلى أَنَّ ناصب التَّمييز تقدَّمه من فعل وشبهه لوجود أصل العمل له.

الثَّاني: صحَّحه ابن عصفور أَنَّ العامل فيه نفس الجملة الَّتي انتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الَّذي جرى مجراه، كما أَنَّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الَّذي انتصب عن تمامه.

ذكر السُّيوطي قوله: "وفي ناصب الجملة قولان، أصحُّهما ما فيها من فعل وشبهه، لوجود ما أصل العمل له، وعليه سيبويه والمازني والمبرِّد[2].

مِمَّا يدلِّل في هٰذِهِ المسألة على موافقة السُّيوطي للمازني وَذٰلِكَ يتَّضح حينما سكت عنه.

المسألة الثَّامنة: توكيد المحذوف

قال السُّيوطي: "في توكيد المحذوف خلاف"[3].

اختلف النُّحاة في توكيد المحذوف، فأجاز الخليل وسيبويه والمازني، توكيد المحذوف فيقال في الَّذي ضربته نفسه زيد فيقول: الَّذي ضربت نفسه زيدٌ؛ أي ضربته[4].

ومنع الأخفش والفارسي وابن جِنِّي وصحَّحه أبو حيَّان بِأَنَّهُ لا يجوز الفصل بين التَّوكيد والمؤكَّد بما ليس بينهما علاقة؛ لِأَنَّ التَّوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار، فتدافعا؛ لِأَنَّهُ لا دليل على المحذوف؛ وَلِأَنَّ إجازة ذٰلِكَ تحتاج إلى سماع عن العرب.

ولم يعلِّق السُّيوطي هنا على هٰذِهِ مِمَّا يدلُّ على موافقته للمازني.

---

[1] همع الهوامع، ج4/ ص67.

[2] م. س: ج4/ ص69.

[3] م. س: ج5/ ص205.

[4] م. س: ج5/ ص205.

المسألة التَّاسعة: إبدال ألف المبني همزة

قال السُّيوطي: "ويجوز إبدال ألف المبني همزة، وإقرارها ولحوق الهاء، وإبدال الألف مطلقًا همزة أو ياء، أو واو لغة" [1]. والمختار وفاقًا للمازني والمبرّد وابن عصفور، وخلافًا للجمهور الوقف على (إذن) بالنُّون، وفي (كائن) خلف، وترد نون (لم يك)، ومنع القرَّاء ذٰلِكَ مِمَّا يدلُّ على موافقة السُّيوطي للمازني.

المسألة العاشرة: الاشتقاق الأصغر

قال السُّيوطي في الاشتقاق الأصغر: "إنشاء مركَّب من مادَّة يدلُّ عليها وعلى معناه وهَّذا الاشتقاق –أيضًا- فيه خلاف"[2].

ذهب الخليل وسيبويه والمازني والمبرّد وغيرهم إلى أنَّ الكلم بعضه مشتقٌّ، وبعضه غير مشتقٍّ[3]. وذهب طائفة من متأخِّري أهل اللُّغة، إلى أنَّ الكلم كلّه مشتقٌّ وقد نسب هٰذا المذهب للزَّجَّاج[4]، وزعم قوم من أهل النَّظر أَنَّ الكلم كلّه أصل، وليس منه شيء اشتقَّ من غيره[5] منهم ابن جِنّي فقد ذكر في كتابه على أَنَّ الاشتقاق الأصغر، هو: "أن تأخذ أصلًا من الأصول لتجمع بين معانيه حَتَّى وإن اختلفت صيغة مبانيه"[6] وقد ذكر لنا مثالًا كتركيب (س ل م) حيث قال: "فَإِنَّك تأخذ منه معنى السَّلامة في تصرُّفه، نحو سلم ويسلم، وسالم وسلمان، وسلمى والسَّلامة، والسَّليم: اللَّديغ أطلق عليه تفاؤلًا بالسَّلامة"[7].

ولم يعلِّق السُّيوطي على هٰذِهِ المسألة مِمَّا يدلُّ على موافقته للمازني.

---

[1] همع الهوامع، ج6/ ص199.

[2] م. س: ج6/ ص231.

[3] م. س: ج6/ ص231.

[4] الخصائص، ج1/ ص248.

[5] همع الهوامع، ج6/ ص233.

[6] الخصائص، ج2/ ص134.

[7] الخصائص، ج2/ ص134.

المبحث الثَّاني

اعتراضات السُّيوطي على آراء أبي عثمان المازني

المسألة الأولى: الخلاف في الإعراب والبناء

ذكر السُّيوطي أنواع الإعراب أربعة، الرَّفع والنَّصب والجرَّ والجزم خلافًا للمازني والكوفيّين، حيث قال:" أنواع الإعراب أربعة: الرَّفع، وهو إعراب العمد، والنَّصب وهو إعراب الفضلات، والجرُّ لما بين العمدة والفضلة؛ لِأَنَّهُ أخفُّ من الرَّفع، وأثقل من النَّصب، والجزم: خلافًا للمازني في قوله: إِنَّهُ ليس بإعراب، وَإِنَّما هو يشبه الإعراب"[1].

ذهب سيبويه إلى أَنَّ علامات الإعراب أربع، وهي النَّصب والجرُّ والرَّفع والجزم، وقد ذكر ذٰلِكَ في باب مجاري أواخر الكلم في العربيَّة حيث قال: "وهي تجري على ثمانية مجار على النَّصب والرَّفع والخفض والجزم؛ أي: النَّصب بالفتحة والرَّفع بالضَّمَّة والخفض بالكسرة والجزم بالسُّكون"[2].

أَمَّا المازني فذهب إلى أَنَّ أنواع الإعراب ثلاثة: الرَّفع والنَّصب والجرُّ وَأَنَّ الجزم ليس من الاسم حَتَّى يحمل عليه المضارع، بمعنى أَنَّ الجزم قطع الإعراب، أي: جزم الفعل المضارع هو قطع الإعراب عنه، فالفعل المضارع يعرب إذا وقع موقع اسم، مثل: مررت برجل يقوم والتَّقدير: مررت برجل قائم، وَكَذٰلِكَ محمَّد ينطلق، التَّقدير: محمَّد منطلق وقد وقع الفعل موقعًا لا يقع فيه الاسم فرجع إلى أصله وهو البناء[3].

قال السُّيوطي: "وخصَّ بالجزم الفعل؛ ليكون فيه كالعوض عَمَّا فاته من المشاركة والجرِّ، ليكون لكلِّ وجه من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب"[4]؛ أي: الاسم له الرَّفع والنَّصب والجرُّ، والفعل له الرَّفع والنَّصب والجزم.

---

[1] همع الهوامع، ج1/ ص64.

[2] الكتاب، ج1/ ص20.

[3] ارتشاف الضَّرَب، ج2/ ص835.

[4] همع الهوامع، ج1/ ص65

ومن هنا نرى بوضوح معارضة السُّيوطي للمازني، حيث إِنَّهُ ذكر أنواع الإعراب أربعة: الرَّفع والنَّصب والجرَّ والجزم، أَمَّا المازني فذهب إلى أَنَّها ثلاثة الرَّفع والنَّصب والجرُّ، واستبعد الجزم. مِمَّا يدلُّ على مخالفة السُّيوطي للمازني.

المسألة الثَّانية: الخلاف في إعراب الأسماء السِّتَّة

قال ابن مالك:

وَارْفَـعْ بَـوَاوٍ وانْصِـبَـنَّ بِـالأَلِـفْ واجْرُرْ بِيَاءٍ مَا مِنَ الأَسْـمَا أَصِـفْ[1]

ذكر السُّيوطي: الخلاف في إعراب الأسماء السِّتَّة وهي على عدَّة مذاهب:

أحدها: مذهب جمهور البصريّين وغيرهم من المتأخِّرين وهو "أَنَّ هٰذِهِ الحروف الثَّلاثة الألف والواو والياء نيابة عن الحركات"[2].

الثَّاني: مذهب سيبويه وابن مالك أَنَّها معربة بحركات مقدَّرة من الحروف، وَأَنَّها اتُّبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبُوك، فأصله أبُوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فأصبحت أبوك، ثُمَّ استثقلت الضَّمَّة على الواو فحذفت، وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله أبوَك تحرَّكت الواو وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا فأصبحت أباك، وإذا قلت: سلَّمت على أبيك، فأصلها أبوك ثُمَّ أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت على أبوِك فاستثقلت الكسرة على الواو، فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء[3].

ونظير ما سبق من الشِّعر قول الشَّاعر:

إنَّ أبـاهـا وَأَبـا أَبـاهـا قَـدْ بَلَغـا في االـمَجْـدِ غـايَتـاهـا[4]

الشَّاهد هنا: (أباها) الثَّانية وهي في موضع جرٍّ، فأعربت مضافًا إليه مجرورًا بالكسرة مقدَّرة على الألف، وهي مضاف والهاء مضاف إليه، أيضًا: (غايتاها) أعربت مفعولًا به منصوبًا بالفتحة

---

[1] ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف، ص10.

[2] همع الهوامع، ج1/ ص123.

[3] م. س: ج1/ ص124.

[4] شرح ابن عقيل، ج1/ ص51.

المقدَّرة على الألف، منع من ظهورها التَّعذر على لغة من يلزم المثنَّى الألف وهي مضاف والهاء في محلِّ جرّ مضاف إليه.

الثَّالث: مذهب المازني أَنَّها معربة بالحركات قبل الحروف، وجاءت الحروف إشباعًا لِذٰلِكَ، حيث ورد الإشباع إلى أَنَّهُ للضَّرورة الشِّعريَّة، كما قال الشَّاعر:

وَأَنَّني حَيْثُما يَثْنِي الهَوى بَصَري مِنْ حَيْثُما سَلَكوا أَدْنو فَأَنْظُورُ[1]

الشَّاهد هنا: "فَأَنْظُرُ" فأشبع الضَّمَّ حَتَّى تولَّد منها الواو.

قال السُّيوطي: وهو المشهور أَنَّ هٰذِهِ الأحرف نفسها هي الإعراب" ترفع بالواو وتنصب وتجرُّ بالياء"[2].

مِمَّا يدلُّ على مخالفة السُّيوطي للمازني، والرَّاجح لدى الباحثة في هٰذِهِ المسألة رأي الجمهور في أَنَّ الأسماء السِّتَّة ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجرُّ بالياء، كما هو معروف في القواعد النَّحويَّة.

المسألة الثَّالثة: الخلاف في المثنَّى وجمع المذكَّر السَّالم

قال ابن مالك:

وَارْفَعْ بِواوٍ وَبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ سَالِمَ جَمْعٍ عَامِرٍ وَمُذْنِب[3]

اختلفت آراء النُّحاة في هٰذِهِ المسألة، منهم ابن مالك، وقطرب، والزَّجَّاج والزَّجَّاجي على أَنَّ إعراب المثنَّى والجمع بالحروف المذكورة، وذهب سيبويه إلى: "أَنَّ الألف والواو والياء نفسها حروف إعراب، فالإعراب بحركات مقدَّرة فيها"[4]، ورأى الأخفش "أَنَّها حركات مقدَّرة فيما قبلها وهي الدَّال من الزَّيدان، والزَّيدون، والزَّيدين"[5]، ورأى المازني "أَنَّها ليست حركات إعراب ولا

---

[1] شرح الرَّضي على الكفاية، ج1/ ص78.

[2] همع الهوامع، ج1/ ص ص123-122.

[3] ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف، ص11.

[4] الكتاب، ج1/ ص18.

[5] همع الهوامع، ج1/ ص161.

حروف إعراب، وَلٰكِنَّها تدلُّ على الإعراب"[1]، وذهب الكوفيُّون إلى: "أَنَّ الألف والواو والياء في التَّثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضَّمَّة والكسرة في أَنَّها إعراب[2]؛ أي: أَنَّها إعراب كالحركات الَّتي تتغيَّر بتغيُّر موقعها.

أمَّا السُّيوطي فقد عقَّب على ذٰلِكَ بقوله: "وليس الإعراب في المثنَّى والجمع بمقدَّرة قبلها، أو فيها، أو بدلائل، أو بالبقاء والانقلاب خلافًا لزاعميها"[3].

ويتَّضح لنا في هٰذِهِ المسألة مخالفة السُّيوطي للمازني وتبيَّن لنا هٰذا من قوله: " أَنَّ الإعراب في المثنَّى والجمع ليس بمقدَّرة قبلها، أو فيها، أو بدلائل عليها، وَإِنَّما هي نفسها حروف إعراب. وترى الباحثة أَنَّ رأي سيبويه والسُّيوطي ومن تبعهم هو الأقرب إلى الصَّواب؛ لِأَنَّ القواعد المشهورة في التَّثنية والجمع هي أَنَّها ترفع بالواو وتنصب وتجرُّ بالياء.

المسألة الرَّابعة: الخلاف في أصل المرفوعات

اختلف النُّحاة في أصل المرفوعات، هل المبتدأ هو أصل والفاعل فرع منه أم العكس؟

ذكر السُّيوطي في مسألة الخلاف في أصل المرفوعات عدَّة مذاهب حيث قال: "اختلف في أصل المرفوعات فقيل: المبتدأ، والفاعل فرع منه، وعزا هٰذا القول إلى سيبويه[4] ووجهه أَنَّهُ مبدوء به في الكلام وَأَنَّهُ لا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخَّر، والفاعل تزول فاعليَّته إذا تقدَّم، وَأَنَّهُ عامل ومعمول والفاعل معمول لا غير ووافقه المازني بِأَنَّ أصل المرفوعات هو المبتدأ"[5].

---

[1] م. س: ج1/ ص162.

[2] الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص34.

[3] همع الهوامع، ج1/ ص161.

[4] الكتاب، ج1/ ص23، حيث ذكر سيبويه أَنَّ المبتدأ هو الأصل بقوله: "واعلم أَنَّ الاسم أو-ل (أحواله) الابتداء.

[5] همع الهوامع، ج2/ ص3.

وقيل: "الفاعل أصل، والمبتدأ مرفوع عنه وعزا هٰذا القول للخليل، ووجهه: أَنَّهُ عامله لفظيٌّ، وهو أقوى من عامل المبتدأ، فَإِنَّما رفع للتَّفريق بينه وبين المفعول به، وليس المبتدأ كَذٰلِكَ، والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني"[1].

وقيل: كلاهما أصلان، وليس أحدهما بمحمول على الآخر ولا فرع عنه. واختاره الرَّضي[2]، ونقله عنه الأخفش وابن السَّرَّاج. قال السُّيوطي: "المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار- وفاقًا للرَّضي- كُلٌّ أصل"[3].

وهنا في هٰذِهِ المسألة نرى أَنَّ جلال الدِّين السُّيوطي، يخالف في رأيه ما ذهب إليه أبو عثمان المازني في أَنَّ المبتدأ هو أصل المرفوعات، حيث ترى الباحثة أَنَّ رأي المازني هو الأقرب إلى الصَّواب.

المسألة الخامسة: تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا

ذكر السُّيوطي منع تأخير الخبر ووجوب تقديمه لأسباب عدَّة، وهي:

أَوَّلًا: أن يستعمل كَذٰلِكَ في مثل؛ لِأَنَّ الأمثال لا تغيَّر، كقولهم:" في كلِّ وادٍ بنو سعد" [4]

ثانيًا: أن يكون واجب التَّصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه نحو: صبح أيِّ يوم السَّفر وَهٰذا رأي أبي حيَّان الأندلسي حيث قال: "يجب تقديم الخبر إذا كان حرف استفهام، نحو: أين زيدٌ؟ أو مضاف إليه، نحو: صبح أيِّ يوم السَّفر؟"[5] ونظير ذٰلِكَ من الشِّعر قول أبي تمَّام:

---

[1] همع الهوامع، ج2/ ص3.

[2] شرح الرَّضي على الكفاية، ج1/ ص185.

[3] م. س: ج2/ ص3.

[4] همع الهوامع، ج2/ ص35.

[5] ارتشاف الضَّرَب، ج3/ ص1107.

أَيْـنَ الـرِّوايَـةُ بَـلْ أَيْـنَ الـنُّـجُـومُ وَمَـا صَـاغُوهُ مِنْ زُخْرُفٍ فيها وَمِنْ كَذِبِ[1]

ثالثًا: أن يكون (كم) الخبرية، أو مضافًا إليها، نحو: كم درهم مالك؟ وصاحب كم غلام أنت؟.

رابعًا: أن يكون اسم إشارة ظرفًا، نحو: ثَمَّ زيد، وهنا عمرو. وقرئ[2] "ثَمَّ الله شهيد على ما يفعلون"[3] ووجه تقديمه القياس على سائر الإشارات، فَإِنَّك تقول: هٰذا زيد، ولا تقول: زيد هٰذا.

خامسًا: أن يكون تقديمه مصحِّحًا للابتداء بالنَّكرة وهو الظَّرف والمجرور والجملة كما سبق.

سادسًا: أن يكون دالًّا على ما يفهم بالتَّقديم، ولا يفهم بالتَّأخير، نحو: "لله درُّك" فلو أخَّر لم يفهم منه معنى التَّعجُّب الَّذي يفهم منه في التَّقديم، ومنه قوله تعالى- "سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون"[4] وَكَذٰلِكَ القول: سواءٌ عليَّ أقمت أم قعدت" على أَنَّ المعنى: سواءٌ على القيام، وعدمه فمدخول الهمزة مبتدأ وسواء خبره قُدِّم وجوبًا؛ لِأَنَّهُ لو تأخَّر لتوهَّم السَّامع أَنَّ المتكلِّم مستفهم حقيقة، وقيل: "سواء" هو المبتدأ والجملة خبره. وقيل: هو مبتدأ، والجملة فاعل مُغْنٍ عن الخبر والتَّقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت[5].

أَمَّا المازني والأخفش فقد جوَّزا تأخير الخبر، إذا كان أداة استفهام وعلى رأيهما يمكن القول، حالك كيف؟ المسير متى؟ والمسكن أين؟[6]. وَهٰذا الرَّأي فيه إرباك لقواعد اللُّغة العربيَّة؛ لِأَنَّهُ من المعلوم أَنَّ تقسيم الكلام إلى ما له الصَّدارة من الكلام، وما ليس له هٰذِهِ الصَّدارة.

---

[1] شرح ديوان أبي تمَّام، ج1/ ص33.

[2] معاني القرآن للفرَّاء، ج1/ ص446.

[3] سورة يونس، الآية: 46.

[4] سورة البقرة، الآية: 6.

[5] همع الهوامع، ج2/ ص35.

[6] م. س: ج2/ ص34.

وعقَّب السُّيوطي على مسألة وجوب تقديم الخبر حيث قال:" ويمنع إن قدِّم مثلًا كتأخيره، أو كان الصَّدر خلافًا للأخفش والمازني"[1].

من هنا نلمح مخالفة السُّيوطي في رأيه مخالفة صريحة للمازني في رأيه.

المسألة السَّادسة: مجيء الخبر بعد مبتدأين

اختلف النُّحاة في هٰذِهِ المسألة حول مجيء الخبر بعد مبتدأين.

يقول السُّيوطي: "ذهب سيبويه ووافقه المازني والمبرِّد إلى أَنَّنا إذا جئنا بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: زيد وعمرو قائم" فَإِنَّ المذكور هو خبر للأوَّل وخبر الثَّاني محذوف أي: أَنَّ "قائم" هي خبر لزيد، وعمرو خبره محذوف"[2] ومنه قوله تعالى: "**وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ إِنْ كَانُوا مُؤْمِنِينَ**"[3].

ونظير ذٰلِكَ قول الشَّاعر قيس بن الخطيم:

نَحْنُ بِما عِنْدَنا وَأَنْتَ بِما عِنْدَكَ راضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ[4]

الشَّاهد هنا (نحن) ضمير منفصل مبني في محلِّ رفع مبتدأ وخبره محذوف والتَّقدير (نحن راضون).

وذهب ابن السَّرَّاج وابن عصفور إلى أَنَّهُ العكس[5] أي: قائم هي خبر للثَّاني، وأنَّ خبر الأوَّل محذوف، ولم يعلِّق السُّيوطي على هٰذِهِ المسألة بالقبول أو الرَّفض وَلٰكِنْ من خلال قوله: "وقال آخرون أنت مخيَّر في تقديم أيِّهما شئت"[6]، اتَّضح لي أَنَّهُ يخالف المازني والرَّاجح لدى الباحثة

---

[1] م. س: ج2/ ص34.

[2] همع الهوامع، ج2/ ص39.

[3] سورة التَّوبة، الآية: 62.

[4] ديوان قيس بن الخطيم، ص 81.

[5] همع الهوامع، ج2/ ص39.

[6] م. س: ج2/ ص39.

رأي السُّيوطي؛ لِأَنَّنا لو قدَّمنا هٰذا أو ذاك لا يختلُّ المعنى وكلاهما جائز، حيث يمكن القول "محمَّدٌ وعليٌّ قائم".

المسألة السَّابعة: علامة بناء جمع المؤنَّث السَّالم بعد لا النَّافية للجنس

أجمع النُّحاة أَنَّ جمع المؤنَّث السَّالم من الأسماء المعربة بالحركات رفعًا بالضَّمَّة، ونصبًا وجرًّا بالكسرة، وقد اختلف النُّحاة في وقوعه اسمًا لـ (لا) النَّافية للجنس بِأَنَّ التَّاء علامة نصبها الفتحة أم الكسرة؟ ومنهم من أجاز الوجهين.

قال السُّيوطي في باب جمع المؤنَّث السَّالم: "وأما جمع المؤنَّث السَّالم ففيه أقوال:

الأوَّل: وجوب بنائه على الكسر؛ لِأَنَّهُ علامة نصبه.

الثَّاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازني حيث قال: " أقول لا مسلماتَ لك بفتح التَّاء"[1] وعليه الفارسي.

الثَّالث: جواز الأمرين[2].

ذكر ابن جِنِّي أَنَّهُ: "لم يجز أصحابه فتح هٰذِهِ التَّاء في الجماعة، إِلَّا شيئًا قاسه أبو عثمان المازني فقال: أقول "لا مسلمات لك" بفتح التَّاء، وعلَّل قوله " أَنَّ الفتحة ليس لـ (مسلمات) وحدها وَإِنَّما هي لها ولـ (لا) قبلها[3].

وأجاز ابن مالك الوجهين حيث قال:" يروى بكسر التَّاء وفتحها، والفتح أشهر، وبالوجهين أيضًا"[4].

وأنشد قول الشَّاعر:

---

[1] الخصائص، ابن جِنِّي، ج3/ ص305.

[2] همع الهوامع، ج2/ ص200.

[3] الخصائص، ابن جِنِّي، ج3/ ص305.

[4] شرح التَّسهيل، ج2/ ص55.

لا ســـابِغـات، ولا جَـأْواءَ بـاسِـــلَـةً تَقي المَنُونَ، لَدَى اسْــتِيفاءِ آجالِ[1]

الشَّاهد هنا (لا سابغات) حيث وقع جمع المؤنَّث السَّالم اسمًا لـ لا، فجاز فيه البناء على الفتح أو البناء على الكسر نيابة عن الفتح، وقد روي البيت بالوجهين[2].

قال السُّيوطي: "جواز الأمرين وهو الصَّحيح للسَّماع عن العرب، وعقَّب على ذٰلِكَ بوجهين من الشِّعر وهما:

قول الشَّاعر سلَّامة بن جندل التَّميمي:

أَوْدَى الشَّــبابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فـيـهِ نَـلَـذُّ وَلا لَـذّاتِ لِـلشَّــيْـبِ[3]

والثَّاني هو قول الشَّاعر:

لا ســـابِغـات، ولا جَـأْواءَ بـاسِـــلَـةً تَقي المَنُونَ، لَدَى اسْــتِيفاءِ آجالِ[4]

وهنا نرى بوضوح مخالفة جلال الدِّين السُّيوطي لأبي عثمان المازني، حيث إنَّ المازني أجاز نصب جمع المؤنَّث السَّالم على الفتح، أَمَّا السُّيوطي فقد أجاز الوجهين وهو الصَّواب.

المسألة الثَّامنة: جواز النَّصب على المفعول معه

قال السُّيوطي: "مسائل هٰذا الباب بِالنِّسْبَة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام[5]:

الأوَّل: ما يجب فيه العطف ولا يجوز النَّصب على المفعول معه، وهو ألَّا يتقدَّم الواو إلَّا مفردًا وَذٰلِكَ نحو:" أنت ورأيَكَ"، وأن يتقدَّم الواو جملة غير متضمِّنة معنى فعل نحو: " أنت أعلم ومالك" والمعنى: بمالك، وهو عطف على أنت ونسبة العلم إليه مجاز.

---

[1] همع الهوامع، ج2/ ص201، قائل البيت مجهول.

[2] الأشموني، ج1/ ص335.

[3] م. س: ج2/ ص334.

[4] همع الهوامع، ج2/ ص201، قائل البيت مجهول.

[5] م. س: ج3/ ص241.

الثَّاني: ما يجب فيه النَّصب ولا يجوز فيه العطف[1] وَذٰلِكَ أن تتقدَّم الواو جملة اسميَّة، أو فعليَّة متضمِّنة معنى الفعل وقبل الواو ضمير متَّصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكَّد بمنفصل نحو (مالك وزيدًا) و(ما شأنك وزيدًا) فيتعيَّن النَّصب على المفعول معه، ولا يجوز العطف لامتناعه إلَّا في الضَّرورة وعليه ما جاء في قول الشَّاعر:

فَـمـا لَـكَ وَالـتَّـلَـدُّدَ حَـوْلَ نَـجْـدٍ وَقَدْ غَصَّـــــتْ تِهامَةُ بِالرِّجـــالِ[2]

الشَّاهد هنا: (التَّلَدُّدَ) حيث أعربت مفعولًا معه منصوبًا بالفتحة الظَّاهرة على آخره.

الثَّالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النَّصب وَذٰلِكَ أن يكون المجرور ظاهرًا أو ضميرًا منفصلًا نحو: ما شأن عبدالله وزيد، وما أنت وزيد" فالأحسن جرُّ زيد في الأوَّل ورفعه في الثَّاني، لا مكان للعطف وهو الأصل[3].

الرَّابع: ما يختار فيه النَّصب مع جواز العطف، وَذٰلِكَ أن تجتمع شروط العطف لٰكِنْ يخاف منه فوات المعيَّة المقصودة نحو: لا يعجبك الأكل والشِّبَع، أي: الشِّبَع لِأَنَّ النَّصب بين مراد المتكلِّم والعطف لا بينه.

وذهب المازني إلى جواز العطف على الأوَّل بتضمين العامل معنى يتسلَّط به على المتعاطفين، واختاره الجَرْمي حيث قال:" يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزًا ولبنًا"[4].

الخامس: ما يجوز فيه العطف، والمفعول به على السَّواء، وَذٰلِكَ إذا أكَّد ضمير الرَّفع المتَّصل نحو: "ما صنعت أنت وأباك؟"، ونحو: "رأسه والحائط" أي: "خلِّ" أو "دع"[5].

ونرى السُّيوطي في هٰذِهِ المسألة يخالف المازني حيث قال:" العطف بعد مفرد"، أَمَّا المازني فقد قال: "لا يجوز في العطف ما يجوز في الأفراد"، مِمَّا يدلُّ على مخالفة السُّيوطي للمازني.

---

[1] م. س: ج3/ ص241.

[2] شرح التَّسهيل، ج2/ ص ص258-257.

[3] همع الهوامع، ج3/ ص242، ارتشاف الضَّرَب، ج3/ ص1387.

[4] م. س: ج3/ ص242.

[5] م. س: ج3/ ص243.

المسألة التَّاسعة: القول في هاء التَّنبيه في " يا أيُّها الرَّجل"

ذكر السُّيوطي: "وقيل إِنَّ (هاء) التَّنبيه في يا أيُّه الرَّجل ليست متَّصلة بـ (أي) بل مبقاة من اسم الإشارة. والأصل (يا أيّ هٰذا الرَّجل)، فـ (أيّ) منادى ليس بموصوف، وَهٰذا الرَّجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف "ذا" اكتفاء بها من دلالة الرَّجل عليها"[1].

ذهب سيبويه إلى أَنَّ أيّ بمنزلة (هٰذا) حيث قال في كتابه: "واعلم أَنَّ الأسماء المبهمة الَّتي توصف بالأسماء الَّتي فيها الألف واللَّام تُنزَل منزلة أيّ، وهي هٰذا وَهٰؤُلاءِ وأولٰئك، وما أشبهها"[2]، فعندما تقول: يا هٰذا الرَّجل، ويا هٰذانِ الرَّجلان، صار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد؛ لِذٰلِكَ لا تستطيع أن تقول: يا أيّ، ولا يا أيُّها وتسكت؛ لِأَنَّهُ مبهم يلزمه التَّفسير فصار هو والرَّجل بمنزلة اسم واحد كَأَنَّك قلت: يا رجلُ"[3].

أَمَّا الأخفش فذهب إلى أَنَّ: "أيّ موصولة والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة "أيّ" وردَّه المازني، بِأَنَّها لو كانت موصولة لوصلت بالظَّرف والمجرور والجملة الفعليَّة، وردَّه ابن مالك –أيضًا- بِأَنَّهُ لو صحَّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ[4].

وأجاز أبو حيَّان بِأَنَّ له أن يقول: "إِنَّهُمْ التزموا حذفه في هٰذا الباب؛ لِأَنَّ النِّداء باب حذف وتخفيف بدليل جواز التَّرخيم فيه خلاف غيره[5].

وردَّه الزَّجَّاج بِأَنَّها لو كانت موصولة لوجب أَلَّا تُضَمَّ؛ لأنَّه لا يبنى في النِّداء ما يوصل؛ لِأَنَّ الصِّلة من تمامه.

---

(1) همع الهوامع، ج3/ ص52.

(2) الكتاب، ج2/ ص189.

(3) همع الهوامع، ج2/ ص188.

(4) م. س: ج3/ ص52.

(5) ارتشاف الضَّرَب، ج5/ ص2367.

وردَّ السُّيوطي على قول المازني في أنَّ، أيّ: لو كانت موصولة لوصلت بالظَّرف والمجرور والجملة الفعليَّة، حيث قال:" وأجيب بِأَنَّ ذٰلِكَ لا يلزم، إذ له أن يقول: "إِنَّهُمْ التزموا فيها ضربًا من الصِّلة، كما التزموا فيها ضربًا من الصِّفة على رأيكم".

مِمَّا يدلُّ في هٰذِهِ المسألة على أَنَّ السُّيوطي قد خالف المازني في رأيه.

المسألة العاشرة: التَّوسُّط بين المستثنى منه وصفته

قال السُّيوطي أمَّا المتوسِّط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما مررت بأحد إِلَّا خير منك" فيجوز فيه الاتباع بدلًا، والنَّصب على الاستثناء كالمتأخِّر"[1].

ذهب سيبويه: "أَنَّهُ لا يجوز في المستثنى النَّصب على الاستثناء، أو الاتباع على البدل إذا توسَّط المستثنى بين المستثنى منه وصفته[2] من نحو:

- ما جاءني أحدٌ إِلَّا زيداً خير منك.
- ما قام القوم إِلَّا زيداً.
- ما مررت بأحدٍ إِلَّا زيدٍ خير منك.

وذهب المازني إلى اختيار النَّصب، بل وجوبه، ونقل عنه موافقة سيبويه واختياره النَّصب.

والخلاف قائم إِمَّا على رأي سيبويه؛ لِأَنَّك لم تقدِّمه على المستثنى، فالإبدال قائم، وَإِمَّا على رأي المازني؛ لِأَنَّك جئت بصفة بعد المستثنى.

وذهب السُّيوطي إلى مخالفة المازني وَذٰلِكَ من خلال قوله: "والاتباع فيه هو المختار أيضًا مثله للمشاكلة، وَهٰذا مذهب سيبويه[3]، واختلف النَّقل عن المازني".

وهنا نرى بِأَنَّ الإمام جلال الدِّين السُّيوطي يقف معارضًا لرأي المازني حيث كان رأيه يقول: "والاتباع فيه هو المختار".

---

[1] همع الهوامع، ج3/ ص257.

[2] الكتاب، ج2/ ص336.

[3] م. س: ج2/ ص336.

المسألة الحادية عشرة: تقديم التَّمييز على عامله

تعدَّدت آراء علماء النَّحو في تقديم التَّمييز على عامله، ما بين مؤيّدٍ لِذٰلِكَ وما بين معارض له:

أوَّلًا: المنع، ذهب سيبويه ومن تابعه إلى منع تقديم التَّمييز على عامله، فلا يقال: نفسًا طاب زيدًا، كما يمتنع التَّقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذٰلِكَ فهو للضَّرورة[1]، ومنه ما جاء في قول الشَّاعر:

أَنَفْسًا تَطيبُ بِنَيْلِ المُنى وَداعي المَنونِ يُنادي جِهارَا[2]

موطن الشَّاهد: (أنفسًا تطيب) حيث تقدَّم التَّمييز على عامله "تطيب" مع أنَّه فعل متصرِّف، وحكم تقديم الحال الجواز بندرة عند سيبويه والجمهور[3].

ثانيًا: الجواز، ذهب الجَرْمي والمازني والمبرِّد والكسائي إلى جواز تقديم التَّمييز على عامله بشرط كون الفعل متصرِّفًا [4]، ولقد استشهد لِذٰلِكَ ابن مالك بقول الشَّاعر:

أَتَهْجُرُ لَيْلى لِلْفِراقِ حَبيبَها وَما كانَ نَفْسًا بِالفِراقِ تَطيبُ[5]

موطن الشَّاهد: تقديم التَّمييز "نفسًا" على عامله "تطيب" والأصل "تطيب نفسًا".

قال السُّيوطي: وأمَّا تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزمًا، بناء على أَنَّ النَّاصب له ليس هو الفعل، وَإِنَّما هو الجملة بأسرها، فإن كان الفعل جامدًا، امتنع بإجماع. فلا يقال: "ما رجلًا أحسب زيدًا كذا"، ولا رجلًا بزيد" كما يمتنع إذا كان عامله جامدًا بإجماع.

وهنا نجد الإمام جلال الدِّين السُّيوطي يخالف أبا عثمان المازني في رأيه، في تقديم التَّمييز على عامله، حيث إِنَّهُ كان يرى المنع بإجماع إذا كان الفعل جامدًا، أَمَّا المازني فكان يرى جواز التَّقديم على العامل.

---

[1] همع الهوامع، ج4/ ص71.

[2] أوضح المسالك، ج2/ص304- 305.

[3] انظر: هامش أوضح المسالك، ج2/ ص305.

[4] همع الهوامع، ج4/ ص41.

[5] شرح التَّسهيل، ج2/ ص389.

المسألة الثَّانية عشرة: مسألة ربَّ

ذكر السُّيوطي في مسألة ربَّ آراء العلماء فيها عدَّة مذاهب[1]:

الأوَّل: أَنَّها للتَّقليل دائمًا، وهو قول الأكثر كـ سيبويه، والأخفش والمازني من البصريّين والكسائي والفرَّاء وهشام من الكوفيّين، ومثال ذٰلِكَ قول العرب: "ربَّ أخ لك لم تلده أمُّك"

الثَّاني: للتَّكثير دائمًا، وعليه الخليل وابن درستويه، ولم يذكر أَنَّها تجيء للتَّقليل كقول العرب عند انقضاء رمضان " يا ربَّ صائمه لن يصومه، وقائمه لن يقومه"[2].

الثَّالث: أَنَّها للتَّقليل غالبًا والتَّكثير نادرًا [3]، وَهٰذا رأي السُّيوطي.

الرَّابع: للتَّقليل قليلًا، وللتَّكثير كثيرًا، واختاره ابن هشام في مغني اللَّبيب، حيث قال: "وليس معناها للتَّقليل دائمًا، خلافًا للأكثرين، ولا للتَّكثير دائمًا خلافًا لابن درستويه، بل ترد للتَّكثير كثيرًا، وللتَّقليل قليلًا"[4].

وقد خالف السُّيوطي المازني في أَنَّ ربَّ للتَّقليل دائمًا حيث قال: "ثالثهما وهو المختار عندي (وفاقًا للفارابي) أبي نصر وطائفة أَنَّها للتَّقليل غالبًا، والتَّكثير نادرًا [5].

ومن هنا اتَّضح لي مخالفة السُّيوطي للمازني.

المسألة الثَّالثة عشرة: مسألة حاشا

قال السُّيوطي: "وبحاشا، خلا، وعدا بالنَّصب أفعالًا جامدة[6]، قيل: بلا فاعل، والأصحُّ أنَّه ضمير البعض، وقيل: المصدر والجرُّ حروفًا متعلِّقة كغيرها، أوَّلًا كالزَّائد، أو محلّها كـ (غير) أقوال:

---

[1] همع الهوامع، ج4/ ص174.

[2] شرح الأشموني، ج2/ ص104.

[3] همع الهوامع، ج4/ ص175.

[4] مغني اللَّبيب، ابن هشام الأنصاري، ج1/ ص134.

[5] همع الهوامع، ج4/ ص175.

[6] م. س: ج3/ ص282.

ذهب سيبويه إلى أنَّ حاشا "حرف يجرُّ ما بعده كما تجرُّ "حَتَّى" ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء[1]، وَذٰلِكَ قياسًا على (حَتَّى) الَّتي هي حرف جرٍّ تجرُّ ما بعدها كقول الشَّاعر:

حَـاشَـــا أَبِـى ثَـوْبَـانَ إنَّ بِـهِ ضَـــنًّا عَـنِ المَلْحَـاةِ وَالشَّـــتْمِ[2]

وعقَّب السُّيوطي على مذهب سيبويه قائلًا: وأنكر سيبويه وأكثر البصريّين فعليَّتها، والعذر لسيبويه؛ إنَّهُ لم يحفظ النَّصب (بحاشا) لنقله، وَإِنَّما نقله الأخفش والفرَّاء[3].

أَمَّا المازني وبعض البصريّين فقد وافقوا مذهب سيبويه، واختار ابن هشام في المغني: "أَنَّها لا تتعلَّق كالحروف الزَّائدة؛ لِأَنَّها لا توصل معنى الاسم بل تزيله عنه، وَلِأَنَّها بمنزلة إِلَّا، وهي غير متعلِّق[4]، وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام كـ (غير) إذا استثنى بها، ومن شواهد النَّصب لها قول الشَّاعر:

حـاشـــا قُرَيْشًـــا فَـإِنَّ اللهَ فَضَّـــلَهُمْ عَلى البَرِيَّـةِ بِـالإِسْـــلامِ وَالـدِّينِ[5]

أَمَّا السُّيوطي فقال: "إِنَّها اسم مصدر مرادف للتَّنزيه بدليل قراءة بعضهم: "حاشا لله" بالتَّنوين كما يقال: "تنزيهًا لله وبراءة" وقراءة ابن مسعود: "حاشا الله" بالإضافة "كـ معاذ الله". مِمَّا يدلُّ على مخالفة السُّيوطي للمازني.

---

[1] الكتاب، ج2/ ص349.

[2] شرح شواهد المغني، ص368.

[3] همع الهوامع، ج3/ ص286.

[4] مغني اللَّبيب، ج1/ ص121.

[5] همع الهوامع، ج3/ ص283.

المسألة الرَّابعة عشرة: العطف على الضَّمير المخفوض

قال السُّيوطي: "ولا يجب عود الجارّ في العطف على ضميره؛ لورود ذٰلِكَ في الفصيح بغير عود"[1]، قال تعالى: "***وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ***"[2] بالجرّ، وَذٰلِكَ استنادًا إلى قراءة سبعيَّة متواترة وهي قراءة محكمة قرأ بها حمزة بن حبيب الزَّيَّات في سورة النِّساء، وَذٰلِكَ بجرّ الأرحام عطفًا على الضَّمير المخفوض بدون إعادة الخافض، كما أنَّها قراءة قرأ بها جماعة من كبار الصَّحابة والسَّلف الصَّالح من أمثال ابن عبَّاس والحسن البصري[3]، والنَّخَعي وقتادة والأعشى[4]، وجملة القول كما يقول أبو حيَّان: " إنَّها قراءة متواترة عن رسول الله– صلَّى الله عليه وسلَّم- قرأ بها سلف الأمَّة، واتَّصلت بأكابر قرَّاء الصَّحابة كـ عثمان وعليٍّ وابن مسعود وزيد بن ثابت، وأقرأُ الصَّحابة أُبيٌّ بن كعب"[5].

وذهب المازني وعليه البصريُّون إلى أنَّه لا يجوز العطف على الضَّمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض"[6]، وذهب الكوفيُّون إلى أنَّه يجوز قياسًا على الضَّمير المنصوب[7].

أمَّا البصريُّون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا إنَّه لا يجوز؛ لأنَّ الجارَّ والمجرور بمنزلة واحدة، فإذا عطفت على الضَّمير المجرور، فكأنَّك عطفت الاسم على الحرف الجارّ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز.

---

[1] م. س: ج5/ ص268.

[2] سورة النِّساء، الآية: 1.

[3] شرح المفصَّل، ج3/ ص78.

[4] تفسير البحر المحيط، ج3/ ص157.

[5] م. س: ج3/ ص157.

[6] رأي المازني من هامش الكتاب، ج2/ ص381.

[7] الأشباه والنَّظائر، للسُّيوطي، ج4/ ص157.

ومنهم من تمسَّك بأن قال: أجمعنا على أَنَّهُ لا يجوز عطف الضَّمير المجرور على المظهر المجرور، وَهٰذا مذهب المازني[1] فلا يجوز أن يقال: مررت بزيد وك"؛ لِأَنَّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان، لا يدخل أحدهما إِلَّا ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز أن يقال: "مررت بزيد وك" لا يجوز مررت بك وزيد".

وذهب البعض بقولهم: "إنَّما قلنا ذٰلِكَ؛ لأَنَّ الضَّمير قد صار عوضًا عن التَّنوين؛ فينبغي أن لا يجوز العطف عليه، كما لا يجوز العطف على التَّنوين[2].

ولقد أورد ابن الأنباري رأي الكوفيّين بقوله: "أمَّا الكوفيُّون فاحتجُّوا بأن قالوا: الدَّليل على أنَّه يجوز قد جاء ذٰلِكَ في قوله تعالى[3]: "***وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ***"[4] بالخفض أي: بجرِّ الأرحام عطفًا على الضَّمير المخفوض به، وهي قراءة حمزة الزَّيَّات[5].

أمَّا ابن مالك فقد أشار إلى موافقته الكوفيّين من خلال قوله:

وَعَـوْدُ خَـافِـضٍ لَـدَى عَـطْـفٍ عَـلى ضَـمِـيرِ خَـفْـضٍ لازِمًـا قَـدْ جُـعِـلاَ

وَلَـيْـسَ عِـنْـدي لازِمًـا إذْ قَـدْ أَتَـى في النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّـحيحِ مُثْبَتَـا[6]

شرح البيت: أَنَّ عود الخافض- عند العطف على الضَّمير- أمر لازم عند النُّحاة؛ وَلٰكِنَّهُ ليس بلازم عند ابن مالك؛ لأَنَّ عدم إعادته قد ورد مثبتًا في النَّظم وفي النَّثر معًا، الوارِدَيْنِ عن العرب؛ أي: إنَّه أمْرٌ تؤيّده الأمثلة الصَّحيحة نظمًا ونثرًا، وتُثْبِتُ أنَّ إعادته ليست باللَّازمة[7].

---

[1] إعراب القرآن، للنَّحَّاس، ج1/ ص431.

[2] الإنصاف، ج2/ ص467.

[3] الإنصاف، ج2/ ص463.

[4] سورة النِّساء، الآية: 1.

[5] حجَّة القراءات، ص188، وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، ج1/ ص502-501، وإعراب القرآن الكريم، ج1/ ص431.

[6] ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف، ص42.

[7] أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك، ج3/ ص354.

ومن هنا نرى: بأنَّ السُّيوطي قد خالف أبا عثمان المازني عندما قال: "ولا يجب عود الجارّ في العطف على ضميره واستدلَّ على ذٰلِكَ بقوله تعالى: "***وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ***"[1]، حيث قالوا: إنَّ كلمة "من" في موضع خفض بالعطف على الضَّمير المخفوض في "لكم".

وهنا يتَّضح لنا ممَّا سبق مخالفة السُّيوطي للمازني، حيث إنَّ السُّيوطي كان يحطب في حبل الكوفيّين بخلاف ما كان المازني يسير على منهج البصريّين في عدم جواز عطف الاسم الظَّاهر على الضَّمير المخفوض إلَّا بإعادة الخافض.

المسألة الخامسة عشرة: عطف الاسم على الفعل والعكس

أجاز النُّحاة عطف الاسم على الاسم نحو: "جاء زيد وخالد" فـ خالد معطوف على زيد مرفوع مثله، وعطف الفعل على الفعل "جاء محمَّد وجلس" فالفعل جلس معطوف على الفعل جاء، وعطف الاسم على الفعل نحو قوله تعالى: "***يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ***"[2] ويجوز عطف الفعل على الاسم نحو قوله تعالى " صافَّات ويقبضن".

أمَّا المازني فقد منع عطف الاسم على الفعل وعكسه؛ لأنَّ العطف أخذ التَّثنية فكما لا ينضمُّ فيها فعل إلى اسم، كَذٰلِكَ لا يعطف أحدهما على الآخر[3].

وما ذهب إليه المازني في المنع، ذهب إليه المبرّد حيث قال: "اعلم أنَّك لا تعطف اسمًا على اسم، ولا فعلًا على فعل في موضع من العربيَّة إلَّا إذا كان مثله، بقولك: مررت بزيد وعمرو، ورأيت زيدًا وعمرًا، وأنا آتيك وأكرمك"[4]، وذهب ابن عصفور إلى عدم جواز عطف الاسم على الفعل أو العكس إلَّا في موضع يكون الفعل فيه في موضع اسم أو العكس، وقد ذكر ذٰلِكَ

---

[1] سورة الحجر، الآية: 20.

[2] سورة الأنعام، الآية: 95.

[3] همع الهوامع، ج5/ ص272.

[4] المقتضب، ج4/ ص387.

في كتابه قائلًا: "ولا يجوز عطف الاسم على الفعل ولا الفعل على الاسم إِلَّا في موضع يكون الفعل فيه في موضع الاسم أو الاسم في موضع الفعل"[1]، وقد وضَّح لنا مثالًا على الموضع الَّذي يكون الاسم فيه موضع الفعل كـ اسم الفاعل حيث قال: "فَلِذٰلِكَ يجوز عطف الفعل على الاسم هنا فنقول: "جاءني الضَّارب وقام" و"قام زيد الَّذي ضربني وقائم"[2].

أمَّا أبو حيَّان فقد أجاز عطف الاسم على الفعل أو العكس وَذٰلِكَ بقوله: "ويجوز عطف الفعل على الاسم كقوله تعالى "صافَّات ويقبضن" والاسم على الفعل كقوله تعالى: "يخرج الحيَّ من الميِّت ومخرجُ الميِّتِ من الحيِّ" ولا يكون ذٰلِكَ إِلَّا إذا كان كلُّ واحد منهما في تقدير الآخر"[3].

وما ذهب إليه أبو حيَّان ذهب إليه ابن مالك الأندلسي في جواز عطف الفعل على الاسم وعكسه، وقد ذكر ذٰلِكَ في كتابه: "ثمَّ نبَّهت على جواز عطف الفعل على الاسم، وعطف الاسم على الفعل، إذا سهل تأوُّلهما بفعلين أو اسمين"[4]، فمن عطف الفعل على الاسم في قوله تعالى: "***أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ***"[5]، ومن عطف الاسم على الفعل قوله تعالى:" ***يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ***"[6].

ونظير ذٰلِكَ من الشِّعر قول الرَّاجز:

يـا رُبَّ بَـيْضـــاءَ مِـنَ الـعَـواهِـجِ أُمَّ صَـــبِـيٍّ قَـدْ حَـبـا أَوْ دارِجِ[7]

العواهج: طويلة العنق.

---

[1] شرح الجمَّل، ابن عصفور، ج1/ ص248.

[2] م. س: ج1/ ص249.

[3] ارتشاف الضَّرَب، ج4/ ص2022.

[4] شرح التَّسهيل، ج4/ ص387.

[5] سورة الملك، الآية: 19.

[6] سورة الأنعام، الآية: 95.

[7] خزانة الأدب، ج2/ ص345.

أمَّا السُّيوطي فقال "لا يجوز عطف الاسم على الفعل والماضي على المضارع والمفرد على الجملة وبالعكوس" أي الفعل على الاسم، والمضارع على الماضي والجملة على المفرد (في الأصحِّ إن اتَّحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتَّأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل، والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي بالمعنى والجملة في تأويل المفرد بأن يكون صفة أو حالًا، أو خبرًا أو مفعولًا لظنّ[1] نحو: "***يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ***"[2].

ومن هنا نرى أنَّ السُّيوطي قد خالف المازني في هٰذِهِ المسألة.

المسألة السَّادسة عشرة: تصغير أسماء الشُّهور

قال السُّيوطي:" ولا تُصغَّر الأسماء العاملة عمل الفعل"[3].

ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز تصغير أسماء الشُّهور، وذهب في قوله: ولا تحقَّر أسماء شهور السَّنة، فعلامات ما ذكرنا من الدَّهر لا تحقَّر، وإنَّما يحتقر الاسم غير المعلم الَّذي يلزم كلَّ شيء من أمَّته، نحو: رجل وامرأة وأشباهها"[4].

أمَّا المازني ووافقه المبرِّد فأجازوا تصغير أسماء شهور السَّنة حيث قال:" لأنَّ التَّصغير إنَّما يقع على الاسم الأوَّل، ألا ترى أنَّك لو صغَّرت غلام زيد لقلت: غُلَيْم زيد، فَكَذٰلِكَ هٰذا وما أشبهه[5].

ووافق الكوفيُّون مذهب المازني في تصغير أسماء شهور السَّنة فيقولون: "مُحيرم، صُفير، رُبيع، جُميد، رُجيب، شُعيبان، ورُميضان، وشُويوال، وذُوي القعدة، وذُوي الحجَّة[6].

---

[1] همع الهوامع، ج5/ ص271.

[2] سورة الأنعام، الآية: 95.

[3] همع الهوامع، ج6/ ص151.

[4] الكتاب، ج3/ ص480.

[5] المقتضب، ج2/ ص277.

[6] همع الهوامع، ج6/ ص152.

أمَّا السُّيوطي فقد ذكر أنَّه لا يجوز تصغير أسماء شهور السَّنة: كالمحرَّم وصفر، وما فيها"[1].

وهنا نجد جلال الدِّين السُّيوطي أيضًا خالف المازني في عدم تصغيره لأسماء الشُّهور حيث انفرد المازني من سائر البصريّين بإجازة تصغير هٰذِهِ الأسماء وَكَذٰلِكَ وجدنا المبرِّد من بعده قد وافقه على ذٰلِكَ فقد كان يحطب في حبل الكوفيّين.

ممَّا يدلُّ على مخالفة السُّيوطي للمازني.

المسألة السَّابعة عشرة: تصغير أيَّام الأسبوع

قال السُّيوطي: "لا تُصَغَّر أيَّام الأسبوع: كالسَّبت، والأحد، وما قبلها على مذهب سيبويه، واختاره ابن كيسان[2].

أمَّا المازني والجَرْمي وافقهم الكوفيُّون[3] فقد أجازوا تصغير أيَّام الأسبوع، فيقول أُحيِّد، وثُنيان، وثُليثاء، وأُربيعاء، وخُميِّس، وجُميعة، وسُبيت.

وكان بعض النُّحاة كما ذكر ابن سِيدَه في كتابه أَنَّهُمْ كانوا يفرِّقون بين أن نقول "اليوم السَّبت" فينصب اليوم وبين أن نقول "اليوم السَّبت" فيرفع اليوم، فإذا رفع اليوم جاز تصغير الجمعة والسَّبت، أمَّا إذا نصبت فلا يجوز التَّصغير، وقبل: يجوز التَّصغير في النَّصب ويبطل في الرَّفع[4]، أمَّا المازني فقد أجاز تصغيرهما في الرَّفع والنَّصب[5].

وهنا نجد جلال الدِّين السُّيوطي يخالف أبا عثمان المازني في هٰذِهِ المسألة، حيث إنَّ المازني أجاز تصغير أيَّام الأسبوع، حيث كان يحطب في حبل الكوفيِّين، بخلاف باقي البصريّين وعلى رأسهم شيخ النُّحاة الَّذين لم يجيزوا ذٰلِكَ، فوجدنا السُّيوطي أيضًا يسير في منهجه على منهج البصريّين الَّذين يمنعون تصغير أيَّام الأسبوع.

---

[1] م. س: ج6/ ص151.

[2] م. س: ج6/ ص151.

[3] همع الهوامع، ج6/ ص152.

[4] المخصَّص، ج14/ ص111.

[5] همع الهوامع، ج6/ ص152.

المسألة الثَّامنة عشرة: إزالة ألف الوصل عند التَّصغير

قال السُّيوطي تُزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء أكان ثنائيًّا "كـ ابن، اسم، أم أكثر "كـ افتقار، وانطلاق، واستضراب، واشهيبان وغيرها، لزوال الحاجة إليها بتحريك أوَّل المصغَّر، فيقال: بُنيّ، وسُميّ، وفتيقير، ونطيليق، وشهيبي وغيرها، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا[1]، وَهٰذا مذهب سيبويه كما ذكر في باب ما تُحذف منه الزَّوائد من بنات الثَّلاثة ممَّا أوائله الألفات الموصولة، حيث قال: "وَذٰلِكَ قولك في استضراب: تضيريب، حذفنا الألف الموصولة لأنَّ ما يليها من بعدها لابدَّ من تحريكه، فحذفت لِأَنَّهُمْ قد علموا أنَّها في حالة استغناء عنها... وإذا صغَّرت الافتقار حذفت الألف لتحرُّك ما يليها، ولا تحذف التَّاء؛ لأنَّ الزَّائدة إذا كانت ثانية من بنات الثَّلاثة، وكان الاسم عدد حروفه خمسة رابعهنَّ حرف اللِّين، لم يحذف منه شيء في تكسيره للجمع؛ لأنَّه يجيء على مثال مفاعيل"[2].

أمَّا المازني فذهب إلى أنَّه: "لابدَّ في المصغَّر ممَّا فيه همزة الوصل أن يكون على مثال الأسماء"[3]، فتقول في تصغير انطلاق وافتقار: طُليّق، وفُقيّر بالحذف، حَتَّى يصير على مثال كُليّب، ولم يجز في انطلاق: نُطيليق، ولا في افتقار: فُتيقير؛ لأنَّهما ليس لهما مثال في الأسماء، بل يحذف حَتَّى يصير إلى مثال الأسماء فيقال: طُليق، فُقير[4].

أمَّا الإمام ثعلب فقد خالف الَّذين أجازوا الحذف حيث إنَّه أثبت همزة الوصل في حال التَّصغير ولم يسقطها، فيقال في اضطراب: "أضيريب"، فحذف الطَّاء؛ لأنَّها بدل من تاء افتعل وهي زائدة وأبقى همزة الوصل؛ لأنَّ فضلتها بالتَّقدُّم[5].

---

[1] م. س: ج6/ ص152.

[2] الكتاب، ج3/ ص ص433-434.

[3] همع الهوامع، ج6/ ص138، ارتشاف الضَّرَب، ج1/ ص364.

[4] م. س: ج6/ ص138.

[5] م. س: ج6/ ص138.

وقال أبو حيَّان الأندلسي: "وليس خلاف المازني مختصًّا بانفعال وافتعال، بل الشَّرط في المصغَّر كلِّه أن يكون على مثال الأسماء[1].

وهنا نجد المازني على الرَّغم من أنَّه بصري إلَّا أنَّه خالف مذهب شيخ النُّحاة سيبويه، فنجد السُّيوطي يذهب مذهب سيبويه ويخالف المازني.

ممَّا يدلُّ على مخالفته للمازني.

المسألة التَّاسعة عشرة: تصغير (الَّتي واللَّاتي)

قال السُّيوطي في تصغير أسماء الإشارة "ويستثنى من المبنيَّات: اسم الإشارة، والموصول فيصغَّران؛ لأنَّه يشبه الأسماء المتمكِّنة، وقد خولف بهما قاعدة التَّصغير حين أبقى أولَّهما على الفتح، وزيد في آخرهما ألف عوضًا عمَّا فات من ضمِّ الأوَّل، وفي الَّذي وفروعه: اللَّذيّا، واللَّتيّا، واللَّذيان، واللَّتيان، واللَّذيون، وقيل بفتحها، وكذا اللَّذيين، بكسرها، وقيل بفتحها، واللَّتيات واللَّوتَيا وفي اللَّاتي"[2].

وتقول في تصغير الَّذي والَّتي: اللَّذيا واللَّتيا بزيادة ياء التَّصغير ثالثة، وفتح ما قبلها، وفتح الياء الَّتي بعد ياء التَّصغير؛ لتسلم ألف العوض، وقد حكي اللَّذيا، واللَّتيا بضمِّ الأولى جمعًا بين العوض والمعوَّض منه[3].

قال العَجَّاج:

بَعْدَ اللَّتَيَّا وَاللَّتَيَّا وَالَّتي إذا عَلَتْها أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ[4]

---

[1] ارتشاف الضَّرَب، ج1/ ص364.

[2] همع الهوامع، ج6/ ص150.

[3] شرح شافية ابن الحاجب، للرَّضي الاستراباذي، ج1/ ص288.

[4] انظر سيبويه، ج3/ ص488، والمقتضب، ج2/ ص289، والشَّاهد هنا: تصغير الَّتي على اللَّتيَّا.

ويرى سيبويه أنَّك إذا ثنَّيت الَّذي والَّتي في قولك: "اللَّذيا، واللَّتيا" حذفت هٰذِهِ الألفات كما تحذف الألف ذواتا؛ لكثرتها في الكلام، فحذفها قبل علامتي التَّثنية؛ لاجتماع السَّاكنين، كَذٰلِكَ في الجمع فيقول: اللَّذيون واللَّذيين بضمِّ الياء وكسرها، وفي التَّثنية تقول: اللَّذيان واللَّتيان[1]".

أمَّا الأخفش فقد وافق سيبويه في تثنية اللَّذيان واللَّتيان، أمَّا الجمع فيقول: "اللَّذيون، واللَّذيين" بالفتح كالمقصور[2].

أمَّا في تصغير "اللَّاتي" فيرى سيبويه أنَّ العرب لا تُصَغِّر اللَّاتي فقال: "استغنوا بجمع الواحد المحقَّر- المصغَّر- إذا قلت: اللَّتيان، تُصَغِّر (الَّتي) وتجمعها كما تفعل بالجمع من غير المبهم الَّذي يُحَقَّر- أي يُصَغَّر- واحده"[3].

وأجاز الأخفش تصغير "اللَّاتي" فقال: اللَّويا، واللَّائي: اللَّويا أيضًا"[4].

أمَّا المازني فيرى أنَّ تصغير "اللَّاتي": اللَّتيا، وَذٰلِكَ استنادًا لما ورد عن العرب في البيت السَّابق، وقال: "إذا كان لابدَّ من الحذف، فحذف الزَّائد أولى، يعني الألف الَّتي بعد اللَّام، فتصغَّر اللَّاتي، كتصغير الَّتي سواء[5].

وقال الفرَّاء: "إذا صغَّرت اللَّواتي رددتها إلى الأصل فقلت، اللَّتياتي، فإذا صغَّرتها على جهتها قلت اللَّوياتي، ولو صغَّرتها على همزتها قلت: اللَّوياتي[6].

---

[1] الكتاب، ج3/ ص488.

[2] شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288، والمقتضب، ج2/ ص289، ارتشاف الضَّرَب، ج1/ ص393، همع الهوامع، ج6/ ص150.

[3] الكتاب، ج3/ ص489، همع الهوامع، ج6/ ص151.

[4] شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288، المقتضب، ج2/ ص289.

[5] ارتشاف الضَّرَب، ج1/ ص394، شرح شافية ابن الحاجب، ج1/ ص288.

[6] م. س: ج1/ ص394

أمَّا أبو حيَّان فيرى أنَّه لا يجوز تصغيرهما حيث قال: "والصَّحيح أنَّه لا يجوز تصغير اللَّائي، واللَّآي، واللَّواتي استغناءً بجمع اللَّتيا عن ذٰلِكَ، وَهٰذا مذهب سيبويه، وتصغير هٰذِهِ الأسماء لا يقتضيه قياس، فينبغي أن لا يتعدَّى فيه مورد السَّماع"[1].

أمَّا السُّيوطي فقد وافق سيبويه وعضَّد رأيه، وذهب إلى ما ذهب إليه شيخ النُّحاة حيث قال: "ومذهب سيبويه هو الصَّحيح؛ لأنَّه لم يثبت عند العرب، ولا يقتضيه قياس، لأنَّ قياس هٰذِهِ الأسماء ألَّا تُصغَّر، فمتى صَغَّرَت العرب منها شيئًا، وقفنا فيه مورد السَّماع ولا نَتعدَّاه[2].

وفي هٰذِهِ المسألة نجد جلال الدِّين السُّيوطي يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، بل وجدناه في أغلب المسائل يقف إلى جواره، ويعارض المازني الَّذي كان يحطب في حبل الكوفيِّين.

المسألة العشرون: إبدال المقصور المنوَّن ألفًا عند الوقف.

ذكر السُّيوطي أنَّ المقصور المنوَّن يوقف عليه بالألف وفيه عدَّة مذاهب [3]:

الأوَّل: مذهب سيبويه حيث قال: "إنَّ المقصور المنوَّن كالصَّحيح، كما ذكر أنَّ أشهر اللُّغات فيه حذف التَّنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفًا من المفتوح نحو: قام فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى.

الثَّاني: أجمع العرب على أنَّ "الوقوف بالألف، ففي حالة الضَّمِّ والكسر هي الألف الَّتي كانت في آخر الكلمة، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التَّنوين، أمَّا في المفتوح، فإنَّها بدل من التَّنوين"[4].

الثَّالث: مذهب المازني ووافقه الأخفش وهو "إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقًا رفعًا ونصبًا وجرًّا، قال: "قال لأنَّ التَّنوين في الأحوال كلِّها قبله فتحة، فأشبه التَّنوين في: رأيت زيدًا، لأنَّهم إنَّما وقفوا على رأيت زيدًا بالإبدال ألفًا ولأنَّ الألف لا ثقل فيها كالواو والياء"[5].

---

[1] همع الهوامع، ج6/ ص150، ارتشاف الضَّرَب، ج1/ ص394

[2] همع الهوامع، ج6/ ص151.

[3] م. س: ج6/ ص201.

[4] همع الهوامع، ج6/ ص201.

[5] م. س: ج6/ ص201.

وفي هٰذِهِ المسألة كَذٰلِكَ وجدنا السُّيوطي قد وافق مذهب سيبويه حيث قال: "ومذهب سيبويه وأكثر النُّحاة أنَّ المقصور المنوَّن كالصَّحيح فيه حذف التَّنوين في حالة الرَّفع والجرّ، وإبداله ألفًا في حالة النَّصب" ممَّا يدلُّ على أنَّه يستحسن مذهبه، ووجدناه يخالف في هٰذِهِ المسألة المازني شأنه كشأن أغلب المسائل.

الخاتمة

بعد الانتهاء من إعداد البحث وفق الخطَّة الَّتي ذكرتها في المقدِّمة، يجدر بي أن أعرض أبرز ما ورد فيها من أفكار وحقائق ونتائج، على النَّحو الآتي:

النَّتائج:

1- يُعَدُّ المازني من علماء اللُّغة والنَّحو والصَّرف الأوائل في القرن الثَّالث الهجري، حيث استطاع أن يفصل بين النَّحو والصَّرف، وأن يجعل علم الصَّرف علمًا مستقلًّا بذاته من خلال مؤلَّفه الَّذي سمَّاه "التَّصريف".

2- كان المازني ضائعًا ومنسيًّا؛ لضياع كتبه كلِّها، ولم يبق لدينا إلَّا كتاب واحد وهو "التَّصريف" ولولا عناية ابن جِنّي بِهٰذا الكتاب وتقديمه إلى طلَّاب العلم مشروحًا؛ لكان هو الآخر ضائعًا مع ما ضاع من كتبه!.

3- عند البحث عن آراء المازني في كتاب "همع الهوامع، نجد أنَّ السُّيوطي قد خالفه أكثر ممَّا وافقه، دون تعصُّب.

4- وقف جلال الدِّين السُّيوطي في أغلب المسائل إلى جوار شيخ النُّحاة سيبويه، يعضِّد رأيه ويقف معه على عكس المازني، حيث وجدناه يخالفه في معظم المسائل.

5- وجدنا المازني في أكثر المسائل على الرَّغم من أنَّه بصري إلَّا أنَّه كان يحطب في حبل الكوفيِّين.

التَّوصيات:

1- مذهب أبي عثمان المازني بحاجة إلى دراسة شاملة ومتعمِّقة، تسلِّط الضَّوء على أفكاره وآرائه.

2- هناك تنوُّع بالأدلَّة النَّحويَّة عند علماء النَّحو، وَهذِهِ الأدلَّة بحاجة إلى مزيد من الدِّراسة، كما أنَّ آراء المازني اللُّغويَّة في كتاب همع الهوامع بحاجة إلى دراسة.

3- المذاهب النَّحويَّة وآراء النُّحاة بحاجة إلى دراسة موازنة في معطيات علم اللُّغة الحديث.

4- ضرورة عقد مؤتمر علمي حول شخصيَّة أبي عثمان المازني وجهوده في خدمة اللُّغة العربيَّة.

المصادر والمراجع

ابن الخطيم، قيس. **ديوان قيس بن الخطيم**. ط1. تحقيق: إبراهيم السَّامرَّائي وأحمد مطلوب. بغداد: مطبعة العاني، 1962.

ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان. **الخصائص**. تحقيق: محمَّد علي النَّجَّار. بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت.

ابن زنجلة، أبو زرعة عبد الرَّحمٰن. **حُجَّة القراءات**. ط5. تحقيق: سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، 1997.

ابن سِيدَه. **المخصَّص**. بيروت: دار الكتب العلميَّة، د.ت.

ابن عصفور. **شرح جُمَّل الزَّجَّاجي**. ط1. تحقيق: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1998.

ابن مالك، جمال الدِّين بن عبدالله الطَّائي الأندلسي. **شرح التَّسهيل لابن مالك**، تحقيق: عبد الرَّحمٰن السَّيِّد ومحمَّد المختون، هجر للطِّباعة والنَّشر، القاهرة، د.ط، 1990.

ابن هشام. **مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب**. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. صيدا: المكتبة العصريَّة، 1987.

ابن يعيش، يعيش بن علي. **شرح المفصَّل**. ط1. تحقيق: إميل بديع يعقوب. بيروت: دار الكتب العلميَّة، 2001.

الأستراباذي، محمَّد بن الحسن. **شرح الرَّضي على الكافية**. د.م: جامعة قاريونس، 1978.

الأستراباذي، محمَّد بن الحسن. **شرح شافية ابن الحاجب**. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد وآخرون. بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1975.

الأشموني. **شرح الأشموني على ألفيَّة ابن مالك المسمَّى (منهج السَّالك إلى ألفيَّة ابن مالك)**. ط1. تحقيق: محمَّد محيي الدَّين بن عبد الحميد. بيروت: دار الكتب العلميَّة، 1998.

الأنباري، عبد الرَّحمٰن بن محمَّد. **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويّين البصريّين والكوفيّين**. ط5. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. د.م: دار الجيل، 1979.

الأندلسي، أبو حيَّان. **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل**. ط1. تحقيق: حسن هنداوي. د.م: دار القلم، د.ت.

الأندلسي، أبو عبد الله بن مالك. **ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والصَّرف**. بيروت، لبنان: دار الكتب العلميَّة، د.ت.

الأندلسي، محمد بن يوسف بن حيَّان. **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**. ط1. تحقيق: رجب عثمان محمَّد. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998.

الأنصاري، ابن هشام. **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. دمشق: دار الفكر، د.ت.

البنّاء، أحمد بن محمَّد بن عبد الغني الدِّمياطي. **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**. تحقيق: شعبان محمَّد إسماعيل. بيروت: عالم الكتب، 1987.

الجُمَحي، محمَّد بن سلَّام. **طبقات فحول الشُّعراء**. د.م: دار المعارف للطِّباعة والنَّشر، د.ت.

الخطيب التَّبريزي. **شرح ديوان أبي تمَّام**. ط2. بيروت: دار الكتاب العربي، 1994.

سيبويه، عمرو بن عثمان. **الكتاب**. ط3. تحقيق: عبد السَّلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988.

السُّيوطي، جلال الدِّين. **الأشباه والنَّظائر**. ط1. تحقيق: عبد العال مكرم، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، 1985.

السُّيوطي، جلال الدِّين. **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**. تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السَّلام هارون. د.م: مؤسَّسة الرِّسالة ودار البحوث العلميَّة، 1992.

الفَرَّاء، أبو زكريَّا يحيى بن منظور الدَّيملي. **معاني القرآن**، القاهرة: مركز الأهرام للتَّرجمة والنَّشر، 1989.

المبرّد، محمَّد بن يزيد. **المقتضب**، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عظيمة. بيروت: عالم الكتب، د.ت.

النَّحَّاس. **معاني القرآن الكريم**. ط1. بيروت: عالم الكتب، 1988.

الهمذاني، بهاء الدِّين بن عبدالله العقيلي. **شرح ابن عقيل**. ط2. تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد. دمشق: دار الفكر، 1985.